قالت محدّثتي..

الشرق
١٠/٢٠

د.بثينة شعبان

قالت محدثتي، وكانت قادمةً من بلاد العم سام عبر غزّة والضفة ثمّ الأردن إلى دمشق «لقد ذهلتُ كم هي صغيرة منطقة الصراع هذه التي ملأت الدنيا وشغلت الناس، وما فتئتُ أتوقّع أنها تمتدّ إلى خلف بحار وبحار» فأجبتها لماذا إذن سرتُ مع قلوب الملايين منذ أكثر من أربعين عاماً عجافاً قاصدةً القدس ولمّا نصل بعد؟ لماذا يصبح المكان الأقدس، والأطهر، والأقرب إلى قلوب سكان الأرض جميعاً بعيداً عنّا بعد النجوم في سماء صحراوية صافية؟ والسبب هو أنّ حكّام الغرب وإعلامه ومثقفيه يحبّون التشدّق بالحديث عن الحرية وحقوق الإنسان، والفلسطينيون مكبّلون منذ ستين عاماً بقيود الهمجية، والسبب هو الوعود الغربية، وآخرها وعد بوش بالدولة الفلسطينية، بينما يزحف المستعمرون من عتاة الصهيونية ممن يقوّضون الأسس المحتملة لهذه الدولة فيقضمون الأرض، ويقطعون الزيتون، ويسرقون المياه، ويهجّرون أصحاب هذه الأرض إلى الملاجئ البعيدة، وبعد سنوات ينفقون، كما فعل بوش، بضع ثوان للتعبير عن «أسف» زائف بأنّ «الدولة»، التي وعد بها، لن تقوم في عهده؟ أهوَ حلم فعلاً بالنسبة لمن يعملون على دفنه ويسير البعض منا معهم في الجنازة، ولا نرى الجنازة، بل نستمع إلى إيهاماتهم بأنّ هذا عرس أو أنه سيتحوّل إلى عرس بعد حين؟ وهم يسيرون في عملية التهجير المتواصل، والتّنكيل المستمرّ، والقتل اليومي، فيما يسود الصمت أرجاء العالم «الحرّ» و«العربيّ» أيضاً، وغيرهما كذلك، وكأنّ الجميع لا يرى ولا يسمع ولا يفهم حقيقة ما يجري. وينتقل التّهجير من طبريّة إلى العفولة، ومن صفد إلى النّقب، وإلى الجليل وعسقلان، ومن ثمّ إلى عكّا ويافا وحيفا، كلهم عرب مسلمون، فلا بأس عليهم بالنسبة لبلفور وترومان وورثتهما من دعاة حروب الفرنجة، ولكن هاهم مسيحيو القدس العربية يتعرّضون للتهجير، ويتقلّص عددهم من أربعين ألفاً ونيّف إلى عشرة آلاف فقط، ولا من يحتجّ فهم ليسوا محظوظين كمسيحيّ الموصل، فالمتهمون بتهجيرهم ليسوا «متطرّفين مسلمين»، ولكنهم «متطرّفون يهود»، وهؤلاء من يجرؤ على إدانة جرائمهم! ولكلّ ذلك، لا يرفع العالم صوته في وجه ما يجري من إبادة لشعب فلسطين ودولته وهُويّته أو حتى يحاول إيقافه، بينما ينفق دعاة الحرية الساعات الإعلامية الطوال بالدفاع عن حقّ كتابة مقال أو نشر رأي لمن يهمّه أن يظهر رأيه!! وبعد كلّ هذا وذاك، ما زلنا نردّد أنّ الخطر وشيك على القدس ووشيك على الأقصى، بينما يشيّد المستوطنون كنيسهم على أنقاض مسجد، والخطر واقع كلّ يوم على كلّ منازل القدس المقدّسة، وعلى بيت المشرق، وباب المغاربة، وعلى الخصبة الغنية بالمياه، وليسلب الفلسطينيين المزيد من مصادر رزقهم، وليتمّ استكمال التّنكيل المنظّم بهم بهدف تهجيرهم، واستعمار أرضهم، وتدمير ثقافتهم، وإلغاء تاريخهم. والإعلام العربيّ لا يستبدل حتى لغة العدوّ ومصطلحاته التي يبرّر بها كلّ ما يقوم به من جرائم إبادة وتهجير واعتداء على الأقصى، والأحياء العربية في القدس وعكّا وحيفا ونابلس ورام الله. كم من البشر يعلمون بإجراءات العدوّ التي تحرّم إدخال الكتب والورق لأهل فلسطين في الضفة وغزّة، التي تضع مئات العقبات في وجه وصول الطلاب إلى مدارسهم وجامعاتهم، كي تعيد الأميّة إلى صفوف الشعب الفلسطيني؟ كم من برلماني وبرلمانيات العالم يعرفون أنّ عزيز الدويك وزملاءه من البرلمانيين العرب المنتخبين، في انتخابات شهد الرئيس الأمريكي كارتر بنزاهتها، يرزحون في غياهب السجون الصهيونية منذ ذلك الوقت؟ وكم من البشر يعرف اسم أصغر سجين في العالم وهو الطفل الفلسطيني يوسف محمد الزق، الذي يقبع في سجون الاحتلال الإسرائيلي؟ لماذا يضحك البعض حين يقرؤون أنّ إسرائيل تحاول تسجيل الفلافل والتبولة والباباغنّوج باسمها؟! فالصهاينة لا يمزحون، إنهم يستوطنون حتى أسماء أطباقنا التاريخية، وليس المدن والثقافة والتاريخ وحسب. فالصهيونية حركة استعمارية تغتصب أرض العرب ومياههم، وتمتدّ حتى إلى غذائهم وحرفهم وحضارتهم. وكي يتخيّل البعض ماذا يمكن أن يكون عليه المشهد بعد مئة عام، عليهم أن يعرفوا ماذا حدث لثقافة وحضارة عرب الأندلس، التي كانت تشبه ثقافتنا غنىً وألواناً وروحانيةً وعطاءً متنوعاً أخّاذاً، وعليهم أن يتذكّروا مصير حضارات المايا والأنكا والأبورجينز. لقد دمّرها دعاة الديمقراطية حضارةً ولغةً وتاريخاً ووجوداً بشرياً. لماذا يجتمع المحامون العرب، والحقوقيون العرب، واتحادات الكتّاب العرب، واتحادات البرلمانيين والبرلمانيات العرب إذا لم يكن للدفاع عن حقّ الوجود لشعب فلسطين؟! أوَ لسنا قادرين على تشكيل المرجعية اللغوية والفكرية والثقافية التي تعيد القضية الفلسطينية من قضية تبرعات وإغاثة وخلافات إلى قضية حقوق شعب في أرضهم ووطنهم ومياههم وزيتونهم ومدارسهم وجامعاتهم؟ هاهم أصحاب الضمائر الحرّة في العالم يخاطرون بحياتهم لكسر الحصار عن غزّة، وها نحن نقرأ لمئات الأصوات الحرّة في العالم عن قناعتها بعدالة قضيتنا في وقت يتزعزع فيه عالم العدوان والحرب والسيطرة العسكرية والمالية.

لدى العرب اليوم فرصة تاريخية أن يغيّروا معادلة ضعفهم بمعادلة عدالة قضيتهم. ولكن عليهم أن يوحّدوا التوجّه، وليعمل كلّ ما يناسبه، ولكن ضمن وحدة هدف واحد هو تخليص عرب فلسطين وديارهم ومستقبل أبنائهم.

باول ينتقم

النهار
١٠/٢٥

سميح صعب

عدا الصدى الايجابي الذي تركه دفاع وزير الخارجية الاميركي السابق كولن باول عن المرشح الديموقراطي للرئاسة الاميركية باراك اوباما، فإن هذا الدفاع بدا كانه انتقام من باول الذي حملته ادارة بوش معلومات كاذبة ومبالغاً فيها لسردها ذات يوم امام مجلس الامن من أجل تبرير الذهاب الى الحرب في العراق.

وباول كان صادقاً في دفاعه عن اوباما بمقدار ما كان صادقاً في محاولته اقناع اعضاء مجلس الامن بتأييد الحرب قبل خمسة اعوام، لكن إدارة بوش خدعته وتلاعبت به فقرر الخروج منها بصمت. وها هو يجد اليوم في ترشيح اوباما الذي كان ضد الحرب منذ البداية، على رغم انه لم يكن عضواً في الكونغرس عند نشوبها، فرصة للانتقام من الحزب الجمهوري الذي كان جزءاً لا يتجزأ منه قبل ان يغالي هذا الحزب في يمينيته وتشدده ويستغله المحافظون الجدد.

كثيرون مثل باول لا يجدون اليوم فرصة للتخلص من إرث بوش سوى باللجوء الى تأييد اوباما. ولا يسود هذا الاعتقاد داخل الولايات المتحدة فحسب. فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز «بيو» في ٧٠ دولة في العالم ان المرشح الديموقراطي يحظى بتأييد ٣٠ في المئة من الذين استطلعت آراؤهم بينما حظي منافسه الجمهوري جون ماكين على٨ في المئة فقط.

وهذا يدل في طبيعة الحال على ضيق صدر العالم بادارة بوش التي تنهي اعوامها الثمانية في البيت الابيض بانهيار مالي وكساد اقتصادي لا يضرب اميركا فقط وإنما العالم كله. ويدل ايضاً على نفور من عهد بدأ بالحروب وانتهى بالانهيارات المالية، وعهد بدأ بتعهد نشر الحرية فيما استمرار معتقل غوانتانامو يثبت العكس.

لقد تحدث باول بلسان كثير من الاميركيين الذين يريدون رؤية بلادهم تتصالح مع نفسها اولاً، ومن ثم تتصالح مع العالم بعدما امعنت فيها تشويهاً سياسات بوش والمحافظين الجدد. ولئن يكن ماكين وسارة بايلين امتداداً لادارة بوش وتشيني، على رغم محاولاتهما الابتعاد عن الإدارة الحالية، فإن باول يراهن على ان اوباما وحده يمكن ان يكون «شخصية تحولية» تهز اميركا والعالم.

وكلما أحصى الاميركيون خسائرهم في الاعوام الثمانية التي مضت كلما وجدوا انفسهم في حاجة الى «الشخصية المحورية» التي تحدث عنها باول. فهناك ولايات مثلاً اقترعت لمصلحة جورج بوش عام ٢٠٠٤ تؤيد اليوم اوباما. كما ان وسائل اعلام اعتادت تأييدها الجمهوريين تعلن تأييدها للمرشح الديموقراطي. فعبور الحواجز الحزبية، كما فعل باول وكما يفعل غيره من الاميركيين، لا يجد تفسيره سوى في الرغبة بعدم انتخاب بوش لولاية ثالثة.

أمام واقع كهذا، لم يكتف ماكين بالابتعاد عن بوش بل هو لا يتوانى عن توجيه اللوم اليه بقسوة أحياناً لأنه يريد ان يقيم فاصلاً بينه وبين الرئيس الاميركي الذي تدنت شعبيته الى مستويات قياسية. ووصل الامر بالمرشح الجمهوري الى الاقرار بانه «ترك الامور تفلت منا نهائياً» خلال الاعوام الثمانية من ولايته.

غير ان محاولات ماكين التفريق بينه وبين بوش قد لا تنجح في رفع المسؤولية عن المرشح الجمهوري الذي لم يُعرف عنه انه كان معارضاً شرساً للرئيس الجمهوري، فيما كان الاخير في ذروة مجده يشن الحروب ويفصل العالم قسمين إما مع اميركا او ضدها.

لذلك سيصعب على الناخب الاميركي المكتوي بالحروب والمهدد بفقدان وظيفته بسبب الكساد الاقتصادي، التمييز بين ماكين وبوش. فكلاهما من نتاج حزب ينحو اكثر فأكثر نحو اليمين المتشدد الى درجة ترشيح سارة بايلين لمنصب نائب الرئيس.

قد تكون اميركا فعلاً في حاجة الى من يهزها بقوة كي تتخلص من إرث بوش.

إرهاصات واقع دولي جديد

البيان
١٠/٢٥

أحمد عمرابي

على العرب أن يتساءلوا اليوم قبل الغد، ما الانعكاسات المتوقعة للأزمة الاقتصادية الأميركية العظمى على العالم العربي؟ وهل هي انعكاسات اقتصادية فحسب أو هي أيضا سياسية؟

هناك تأثيرات سالبة بدأت بالفعل كمقدمة لما سوف يأتي بعدها من تداعيات. وفي هذا الصدد تبرز بالتحديد ظاهرتان: الهبوط الكبير والمنتظم في أسعار صرف الدولار الأميركي والانخفاض المتواتر في السعر العالمي للنفط الخام.

وبينما يؤثر انزلاق سعر النفط بصورة رئيسية على الدول العربية النفطية فإن تدهور قيمة الدولار باعتباره عملة التبادل التجاري العالمي . يؤثر بالسلب على كافة الدول العربية دون استثناء، هذا ما نراه بالفعل على مدى الشهور العديد الأخيرة في أسواق الاستهلاك العربية من غلاء متصاعد في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة فالمستوردون يضطرون إلى دفع المزيد من الدولارات لشراء نفس السلعة التي اشتروها بالأمس.

لكن المصيبة لن تتوقف عند هذا الحد. فالأزمة المالية الأميركية تتحول إلى حالة ركود اقتصادي.. والركود سيتحول في وقت قريب إلى حالة كساد تقعد بالقطاع الانتاجي الأميركي. وبالتالي يتوالى هبوط الطلب الأميركي على النفط المستورد. فيتوالى الانخفاض في سعر النفط العالمي.

ومن ثم استمرار التدهور في قيمة الدولار، لن يكون متاحاً للدول العربية النفطية أن تتحكم في هبوط الطلب الأميركي على النفط.. لكن بوسعها، ومعها الدول العربية الأخرى جميعاً أن تتخذ إجراءات حيال ظاهرة التدهور الدولاري، فبإمكانها أن تبتدر تحركاً مع دول العالم الأخرى يستهدف استبدال الدولار كعملة للتجارة العالمية بعملة أخرى (اليورو مثلاً) أو سلة عملات.

خلال السنوات القلائل المقبلة سوف ينكمش النفوذ الستراتيجي الأميركي في ساحة الصراع الدولي لأن الإدارة الأميركية المقبلة ستكون منشغلة بالتعامل مع التداعيات الخطيرة للأزمة الاقتصادية في الداخل الأميركي (كارتفاع معدلات البطالة وانتشارها).

وبسبب الانكفاء الأميركي المرتقب نحو الداخل سوف ينشأ فراغ قوة في الساحة الدولية تندفع كل من روسيا والصين إلى ملئه. هكذا أصبحت الساحة الدولية موعودة بتغيير جذري يفتح أمام العرب فرصة تاريخية لاستثمار واقع دولي جديد.

الأزمة الاقتصادية تفتح ملف الإنفاق العسكري الأمريكي!

الأهرام
١٠/٢٥

شريف الغمري

أثناء المناظرة الثانية بين المرشحين للرئاسة الأمريكية أوباما وماكين، ركز أوباما على أن السنوات الثماني من حكم بوش شهدت زيادة كبيرة جدا في حجم الإنفاق يعد الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة. وأشار بعض الخبراء الأمريكيين الذين تابعوا الخطاب إلي أن ما ذكره أوباما يتضمن في جانب كبير منه الإنفاق العسكري المبالغ فيه في عهد بوش وحروبه المفتوحة في أفغانستان والعراق، ما حمل الميزانية ما لا تطيقه.

ووصف هؤلاء الخبراء ما كان ينفق على النواحي العسكرية بأنه يتجاوز الإستثمارات المعقولة في النواحي العسكرية.

ويقول الكاتب الأمريكي جيمس كارول أنه ليس بالضرورة أن يكون المرء اقتصاديا حتى يعرف أن إنفاق الأموال على الطائرات الحربية والصواريخ وأنظمة الأسلحة التدميرية يقلل من رأس المال المطلوب إنفاقه على التعليم وإنشاء الجسور والمواصلات العامة وتجديد الطاقة والفنون.

وفي دراسة للكاتب نيلسون شوارتز بعنوان> الجيش الخاص للبنتاغون< قال إن تفويض وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد سلطات واسعة في التصرف في الميزانية العسكرية قد دفع أعضاء ديمقراطيين لهم وزنهم في الكونجرس أن يقدموا شكوى إلى رئيس الكونجرس في عام٢٠٠٤، من أن هذه السلطات لرامسفيلد تزيد من مستوى الفقد في الأموال وسوء استخدامها نتيجة تقليص الرقابة والمحاسبة على وزارة الدفاع.

ويقول كارول إن مبلغ٧٠٠ مليار دولار الذي خصصته الحكومة لإنقاذ المؤسسات المالية والاقتصاد العالمي قد أثار تساؤلات حول تصرفات وزارة الدفاع، لأن الولايات المتحدة وضعت مبدأ التدخل العسكري في قلب مشروعها السياسي.

وكان الانفاق العسكري في حرب العراق يمثل بالوعة تتدفق فيها الأموال الأمريكية وتكلف دافع الضرائب الأمريكي ما قدره الخبراء بنحو٢ تريليون دولار، تتضمن٥٠٠ مليار دولار تكاليف الحرب والاحتلال و٣٠٠ مليار دولار حجم ما ينفق على النواحي الصحية وعلاج الجنود.

وقد أدى الحديث عن تداخل عنصر الإنفاق العسكري في زيادة هذه الأزمة الاقتصادية إلى فتح ملفات التجاوزات التي حدثت في الإنفاق العسكري، وعلى رأسها ظاهرة شركات الأمن الخاصة التي أوجدتها وزارة الدفاع في عهد رامسفيلد، بتعاقدات تدفع فيها مبالغ باهظة لهذه الشركات مقابل قيامها بخدمة الجهد العسكري الأمريكي في العراق.

وطبقا لتقارير محاسبية للحكومة الأمريكية نشرت مؤخرا، أن إجمالي ما دفعته وزارة الدفاع لشركات الأمن الخاصة قد بلغ في السنة المالية٢٠٠٦ ما يزيد على١٥١ مليار دولار. وكانت مجلة<FORTUNEMAGAZINE> قد نشرت دراسة كتبها نيلسون شوارتز قال فيها أن٨٪ من ميزانية البنتاجون البالغة٣٠ مليار دولار لعام٢٠٠٣ قد ذهبت إلى الشركات الخاصة. وقد إكتشف فيما بعد من خلال تحقيقات أجرتها وزارة الدفاع أدلة على إساءة إستخدام المليارات في عمليات التعاقدات مع شركات مقاولات لإعادة التعمير في العراق، وقد منحت هذه التعاقدات للشركة التي كان يمتلكها ديك تشيني نائب الرئيس، والتي دخلت في تعاملات واسعة النطاق مع وزارة الدفاع.

ولقد كشفت هذه الملفات جانبا من الأموال التي تنفق ببذخ وبالمليارات لدعم وحماية أنظمة حكم ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الأمريكية. وقد كشفت تقارير أمريكية عن أن شركة داين كورب قد وقعت عقدا مع الحكومة الأمريكية لحماية حامد كرازاي رئيس أفغانستان، وتضم فرقة الحماية ضباطا وجنودا من فرقة دلتا العسكرية، إضافة إلى وحدات عسكرية خاصة أخرى.

دفعت الأزمة المالية الأمريكية إلى فتح ملفات الإنفاق العسكري بكافة جوانبه، خاصة وأن وزارة الدفاع في عهد بوش قد ضاعفت من الإنفاق العسكري الهائل الحجم للولايات المتحدة ووصلت به إلى افاق عالية نتيجة حربا دخلتها الولايات المتحدة وصفت بأنها حرب بلا نهاية، ومن الممكن أن تستنزف المزيد من القدرة الاقتصادية للولايات المتحدة. خاصة بعد أن كان بوش قد وضع مبدأ رئيسيا لاستراتيجيته في العالم يعطي للحرب أولوية على الدبلوماسية في حل المشاكل وفي إدارة العلاقات الدولية.

«التعامل مع إيران» بين أوباما وماكين

الغد
١٠/٢٥

محمد حسين المومني

ما يهمنا في الشرق الاوسط من ملف الانتخابات الاميركية هو اطروحات السياسة الخارجية او تلك الداخلية التي قد تؤثر علينا بطرق غير مباشرة. فعند النظر للخلافات بين اوباما وماكين في هذا الملف نميل باتجاه عدم تمييز احدهما عن الآخر نظرا لصغر حجم الفجوة بين مواقفهما في معظم قضايا السياسة الخارجية.

المرشحان يتفقان حول ملف الصراع العربي- الاسرائيلي برغم الاختلاف الطفيف في موضوع القدس. والتوقعات ان اوباما ربما سيكون اكثر حيوية في التعامل مع هذا الملف، وهما يتفقان على الستة عشر شهرا الاولى فيما يختص بالملف العراقي وهي المدة القابلة للتمديد التي حددها اوباما للانسحاب، وهو الأمر الذي لا يريده ماكين اطلاقا الا اذا كان هناك انتصار من دون تحديد ما هي معاييره وهما يتفقان ايضا أنّ «الحرب على الإرهاب» اولية دولية، برغم اختلاف اوباما مع منهجية الجمهوريين في «الحرب على الارهاب» من دون أن يقدم بديلا لهذه المنهجية.

الاختلاف يكبر عند الحديث عن إيران، التي تعتبر الملف الأسخن على طاولة صناع القرار الدولي. فلا أحد يريد أن تمتلك إيران السلاح النووي، ولكن بذات الوقت لا يوجد إجماع في سياسة التعامل مع ايران وإيقافها دون تحقيق هذا الهدف. ولا أحد يريد ان يتحدث عن سيناريوهات «ردع نووي» لأن معادلة الردع مع إيران قد لا تكون كتلك التي استخدمت مع الاتحاد السوفيتي. ولا أحد يريد أن يتحدث عن ضربة عسكرية لإيران لأنّ نتائجها غير مضمونة وردة الفعل الايرانية عصية على التنبؤ.

إذن؛ نحن أمام حالة دولية شائكة تستحق انتباها وجهدا أكبر. على أنّ الأغلبية تُجمع أن إيران ليست بالتهديد الخطر الذي يستوجب هلعا دوليا، فهذه الدولة ضعيفة عسكريا واقتصاديا لا تستدعي كل هذا القلق.

المشكلة أنّ عدم «الاندماج الدبلوماسي» مع إيران يصب بالنهاية في صالح استراتيجية طهران، التي تهدف إلى الظهور بصفتها الأقوى في إدارة هذا الملف. وإيران بدأت تستمتع بالظهور بمظهر المناكف غير القابل للخضوع مقابل الضغوط العالمية الجبارة، ما اكسبها ثقلا سياسيا اقليميا لا تستحقه.

استراتيجية اوباما في «الاندماج الدبلوماسي» مع إيران تستجيب لهذه الرؤى الاستراتيجية وتقفز على دعوات اميركية مهيمنة حالياً بأنّ عدم الحديث مع ايران انما هو عقاب لها، كما يتبنّى ماكين. اوباما، وبتبنيّه لهذه الرؤية، يطبق التوصيات التي وردت في تقرير بيكر- هاملتون الشهير، والذي يحمل على الإدارة الامريكية الحالية قصر بصيرتها السياسية في التعامل مع إيران.

على أنّ الانفتاح على إيران يجب أن يرافقه تطوير لأدوات ضغط وعقوبات وردع إذا ما أخفق هذا الانفتاح وإلا فإن اوباما يتحدث مع ايران من اجل الحديث فقط، من دون أن يكون الهدف الوصول لنقاط التقاء مشتركة وتعظيم مساحات التعاون الاقليمي ليسهل بعدها التعامل مع القضايا موضع الخلاف الاكبر.

المفارقة أنّ «قليل الخبرة» في السياسة الخارجية اوباما (كما يقول خصومه) يُظهر تصوراً اعمق في طرحه من اولئك الذين يتهمونه بذلك، ومن يتخوفون من فوزه.